السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية

د. موسى سعداوي
جامعة المدية

أ. زروق صدوقي
جامعة المدية

مقدمة :

احتلت السياحة مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة والنامية عل حد سواء، حيث تشكل عوائد السياحة نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام، وتعود أسباب الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف دول العالم للآثار الايجابية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كإجمالي الناتج المحلي وميزان المدفوعات والتوظف والعمالة والميزانية العامة وتنمية المناطق الريفية وغيرها. وقد ركزت العديد من البلدان النامية على تطوير قطاع السياحة والصناعات ذات العلاقة بالسياحة لديها وحقق بعضها نجاحات ملحوظة في المجال. ويحتاج تطوير هذا القطاع إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزءا من عملية التنمية الاقتصادية، نظرا للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية، وتشكل أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، كما تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، وهي من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي. إلا أنه على الرغم من امتلاك الجزائر مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن

تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز نسبة خمسة في المائة.

وفي ظل الاهتمام الكبير بصناعة السياحة في العالم لما تشكله من أهمية في تنمية مواردها إلى جانب مختلف الصناعات الأخرى، حيث أن استمراريتها تشكل موردا لا ينضب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الأخرى الباطنية، إضافة إلى آثارها الإيجابية في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية وتعريف سكان العالم بنهضتها. **فما هي مقومات قطاع السياحة في الجزائر وما أهميتها في التنمية الاقتصادية للدولة؟** وعليه سوف نحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى:

- مفهوم السياحة وأهميتها بالأخص دورها ضمن تنمية الاقتصاد العالمي وفي الوطن العربي؛
- مقومات السياحة في الجزائر وإمكانياتها التي تؤهلها لاحتلال مكانة هامة؛
- إظهار المعوقات التي كانت سببا في ضعف هذا القطاع في الجزائر وعدم القيام بدوره في رفع النمو الاقتصادي للدولة.

المبحث الأول: أهمية السياحة ضمن تنمية الاقتصاد العالمي والعربي

يرجع الخبير السياحي الأستاذ "**شمولر جوستاف**" أن منشأ السياحة يعود إلى نشأة الإنسان نفسه وأن حاجات الإنسان الغريزية كالطعام والأمن هي التي دفعته إلى السفر والترحال، بحثا عن مناطق توفر له ذلك، إضافة إلى رغبة الإنسان في التغيير المؤقت لمكان إقامته وهو ما نسميه اليوم "السياحة "، وقد ساهمت الديانات في نشأة وتطور السياحة ومن أهمها الديانة الإسلامية والتي تشمل الزيارة إلى الأماكن المقدسة ومن أهمها الحج الذي يلعب دورا فعالا في تنمية وتطوير السياحة مع تقديمها وتعريفها للغير[1]. وقد تم عن طريق الترحال اكتشاف قارات بأكملها.

المطلب الأول: مفهوم السياحة

تعني كلمة السياحة في معناها الأول **السفر والإقامة المؤقتة** خارج مكان السكن الأصلي، سافر الناس في الماضي لأهداف مختلفة منها التعرف على العالم ودراسة اللغات الأجنبية[2].

أما السياحة بالمفهوم الحديث فيعود للألماني" جوبيير فولر" بتاريخ 1905[3] بأنها: "ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة بين الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة وسائل النقل". وقد ركز هذا التعريف على الجانب الاجتماعي وأهمل الجانب الاقتصادي التي تلخصت على الاستجمام وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان لتذوق نشوة " الاستمتاع

[1] - مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 13.
[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.
[3] - أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتاب، ط1، القاهرة، 1988، ص 18.

بجمال الطبيعة".

كما عرفها العالم الاقتصادي النمساوي "**شوليرن شراتنهومن**" عام1910 بأنها[1]: "الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا".

يمكن اتخاذ **تعريف شامل** للانطلاق والتحليل من التعريف الذي أطلقه الأستاذ "**هونزيكير**" السويسري رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين في بحث نشر له بألمانيا عام 1959م والذي استقر معظم الباحثين في علم السياحة على انه تعريف علمي غطى سمات السياحة الرئيسية والقواعد التي تقوم عليها وهو "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب مع سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي"[2].

وفي اجتماع عقدته هيئة الأمم المتحدة في روما سنة 1963 وتحت عنوان السياحة الدولية جاء تعريف السائح الدولي على أنه " كل شخص يكون موجودا بشكل مؤقت في دولة أجنبية ويعيش خارج مكان سكنه الأصلي خلال أربع وعشرين (24) ساعة أو أكثر".

ويظهر من هذا التعريف على أن السياح هم:

- الشخص الذاهب للترفيه أو العلاج أو لأسباب أخرى؛
- الشخص الذاهب لاجتماعات دولية أو لحضور مباريات رياضية دولية أو المشاركة بها؛
- الشخص الذاهب للدراسة أو التخصص في مجال معين.

ويستدل أيضاً على أن الشخص لا يعتبر سائحا في الحالات التالية:

[1] - محمود كامل، **السياحة الحديثة علما وتطبيقا**، القاهرة : الهيئه المصريه العامه للكتاب، 1975، ص 16.
[2] - محمود كامل، مرجع سابق، ص 16.

- الشخص الذاهب للعمل بدولة أجنبية و يعمل بها بعقد أو بغير عقد؛
- الشخص الذي يستوطن في المكان الذي ارتحل إليه وكان سائحا منه.

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي فقد عرفها في قراره الصادر سنة1972 بأنها " فن تلبية وإشباع الرغبات الشديدة والتنوع التي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي.. إ لخ "[1].

أضاف هذا التعريف شيئا جديدا إلى التعاريف السابقة وهو اعتبار السياحة فن، يعني ذلك أنها قطاع مميز عن قطاعات النشاطات الاقتصادية الأخرى بسبب طبيعتها ووظيفتها وأسلوب وأدوات تطويرها واختلافها عن الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة للمواطن.

وحتى يمكن الوصول إلى **تعريف عام وشامل** للظاهرة سنورد تعريف علمي في قاموس (Robert Petit) على أنها مجموع الأنشطة المتعلقة بتنقل السياح وإقامتهم خارج سكناهم اليومية وهي تتمثل في الأعمال والأدوات التي تتعلق باقامات السياح وتنقلهم ونشاطاتهم الترفيهية فالسياحة إذا تشمل على عدة عناصر: "وسائل النقل المختلفة، هياكل الإقامة، المطاعم والملاهي، والمقاهي، والحدائق وغيرها... والوقت الحر" فهي بذلك تكون صناعة تختلف عن الصناعات الأخرى نظرا لتداخل عدة قطاعات ونشاطات في تكوينها.

ويمكن تلخيص أهم أنواع السياحة إلى ما قبل القرن العشرين والأنواع الحديثة في ما يلي[2]:

1- ماقبل القرن العشرين: ويمكن أن تتمحور فيما يلي:

- **سياحة المغامرات**: الإطلاع على الغرائب ومراقبة السكان وعاداتهم، مثل تسلق الجبال كجبال الأطلس، ركوب الأمواج وكذالك التزلج برمال صحراء الربع الخالي الذهبية وغيرها.

[1] - Note et Etudes Documentaire N° 50 : 4591 4592 Année 1980، p10

[2] -ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **السياحة، أنواع السياحة**، متوفر على: سياحة/http://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الإطلاع : 2009/08/31.

- **السياحة الترفيهية**: وهي السفر إلى الوجهات السياحية المعروفة على مستوى العالم.
- **السياحة الدينية**: السفر بهدف زيارة الأماكن المقدسة مثل مكة والمدينة والقدس.
- **السياحة الثقافية**: الهدف منها زيارة الأماكن الثقافية مثل فاس، تدمر و لاهور وغيرها.

2- التطورات الحديثة

لم تعد السياحة ذلك الشخص الذي يحمل حقيبة صغيرة ويسافر إلى بلد ما ليقضي عدة ليال في أحد الفنادق ويتجول بين معالم البلد الأثرية..تغير الحال وتبدل وتشعبت فروع صناعة السياحة وتخطت السياحة تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتؤثر فيه وتتأثر به. ومن الأنواع الحديثة:

- **السياحة العلاجية:** السفر بهدف العلاج والاستجمام في المنتجعات الصحية في مختلف بقاع العالم.
- **السياحة البيئية**: السفر بهدف زيارة المحميات الطبيعية مثل المحميات الطبيعية في أفريقيا.
- **السياحة البحرية**: وهي منتشرة بشكل كبير في الوطن العربي.
- **سياحة المؤتمرات**: وهي الأنشطة السياحية المصاحبة لحضور المؤتمرات العالمية وتكون بالعواصم المختلفة حول العالم.
- **سياحة التسوق**: وهي السفر من أجل التسوق من الدول التي تتميز بوفرة في مجمعات الشراء وجودة الأسعار ومنها دبي ولندن وباريس وميلانو وفرانكفورت وبرلين فهي وجهات للتسوق.
- **السياحة الرياضية** بأنواعها؛
- **السياحة الإلكترونية** وهو من المفاهيم الحديثة وتعني "نمط سياحي يتم تنفيذ

بعض معاملاته التى تتم بين مؤسسة سياحية وأخرى أو بين مؤسسة سياحية ومستهلك (سائح) من خلال استخدام تكنولوچيا المعلومات والاتصالات...بحيث تتلاقى فيه عروض الخدمات السياحية من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) مع رغبات جموع السائحين الراغبين فى قبول هذه الخدمات السياحية"[1].

المطلب الثاني: دور السياحة في قضايا التنمية

رغم تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة في الجزائر إلا أن الدلائل العلمية وتجارب الدول في العالم تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول، وتحتل مكانا مرموقا واهتماما عالميا من جانب الحكومات والخبراء، حيث الإصرار على أن الدولة التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيها تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي[2].

ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسياحة وفقا للمحاور الآتية:

1- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:**

من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة. ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء

[1] - يوسف محمد وردان ، **كيفية تنظم السياحة الالكترونية و مردودها على صناعة السياحة**، مارس 2008، متوفر على: http://historicalcities.wordpress.com/2009/03/18 ، 2009/08/31.

[2] - ياسين الكحلي، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، الجزيرة، صحيفة يومية تصدرها مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العدد: 1565، 1سبتمتر 2001، 13 جمادى الثانية، 1422، السعودية، متوفر على : http://www.suhuf.net.sa/2001jaz/sep/1/ec25.htm، تاريخ الإطلاع: 2009/08/3.

الفنادق ...).

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

الجدول رقم (01): مداخيل السياحة العالمية

الترتيب	الدولة	المدخولات السياحيّة العالمية (2007)	المدخولات السياحيّة العالمية(2006)
1	الولايات المتحدة	96.7$مليار	85.7$مليار
2	إسبانيا	57.8$مليار	51.1$مليار
3	فرنسا	54.2$مليار	46.3$مليار
4	إيطاليا	42.7$مليار	38.1$مليار
5	الصين	41.9$مليار	33,9$مليار
6	المملكة المتحدة	37.6$مليار	33.7$مليار
7	ألمانيا	36.0$مليار	32.8$مليار
8	أستراليا	22.2$مليار	17.8$مليار
9	النمسا	18.9$مليار	16.6$مليار
10	السعودية	18.5$مليار	16.9$مليار

ويظهر الجدول أدناه ترتيب مدخولات السياحة العالمية خلال سنتي 2006 و2007 كما يلي:

ويظهر الأثر الاقتصادي للسياحة في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير أكبر قدر من العملات الأجنبية، حيث يمثل

دخل السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية بحوالي 38% من دول العالم ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول[1].

2 - نقل التقنيات التكنولوجية

سوق التقنية سوق احتكاري ليس من السهل شراء التقنية فيه والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية غير متاحة للآخرين لا توجد إلا لديها. حيث أنها تقوم بتطبيق تقنيتها الإنتاجية على الطبيعة من خلال الاستثمارات التي تقوم بها وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال من أهل البلد، وبذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الآليات التي تجلبها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي[2].

تعتبر عملية التكنولوجيا - خاصة عن طريق الشركات الأجنبية- من احد الموضوعات المثيرة للجدل ويدور هذا الجدل حول عدد المحاور الرئيسية مثل:

- مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الأجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة مثل مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات والأنظمة المختلفة للإنتاج، طرق تقديم وتسويق المنتوج ومدى تلاؤمها مع المعتقدات والقيم الثقافية والروحية، الخدمات المرفقية).
- تكلفة التكنولوجية الآثار المرتقبة على العمالة وميزان المدفوعات...
- الآثار السلبية على المشروعات الوطنية.

كما يمكن أن يدفع وجود الشركات الأجنبية في طرق بيع الخدمات السياحية، أو في تطبيق نظم الإدارة الحديثة، الشركات الوطنية إلى تحديث وتطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الاستمرار في سوق الخدمة. وتبرز أهمية العقود الإدارية

[1] - عبدالعزيز بن محمد الهزاع، **مساهمة قطاع السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية: مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار في توفير فرص العمل**، الهيئة العامة للسياحة والآثار، السعودية، ص3، على الخط متوفر على:http://www.saudichambers.org.sa/Images/10(1).pdf ، تاريخ الإطلاع: 2009/08/31.

[2] -محمد صقر، سمير شرف، رولا غازي إسماعيل، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية (FDI)**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28)، العدد (3)، 2006، ص 168. متوفر على: http://www.tishreen.sherm.net/new%20site/univmagazine/VOL282006/Eco/No3/9.doc ، تاريخ الإطلاع:2009/09/03.

بصفة خاصة من هذا الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق مثلا، ومن أمثلة عقود الشراكة الإدارية ما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم.

3- العمالة

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا لفرص العمل حيث تستوعب حولي 11 %من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى عل المورد البشري، وكذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وحسب تقديرات منظمة السياحة العالمية سيبلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 201.6 مليون عامل بنهاية 2010[1]. كما أنه من المتوقع طبقا لإحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي أن السياحة سوف تستوعب تقريبا 11.8 % من التوظيف الكلي في العالم بحلول عام 2014[2].

وعلى سبيل المثال نجد أن للسياحة أهمية كبيرة بالنسبة للمملكة العربية السعودية حيث تعد احد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي بعد عائدات البترول ولذلك هدفت المملكة لتنظيم خطة وطنية شاملة لتنشيط حركة السياحة إليها وزيادة فاعلية آثارها الاقتصادية المرغوبة من زيادة الأيدي العاملة الوطنية وارتفاع الدخل الحقيقي للفرد السعودي ودفع عجلة التنمية[3].

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها (مرفقية، خدمات تكميلية وأساسية، وصناعات في خدمة السياحة) يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة، كما يترتب على زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغير ذلك من الآثار أو المنافع الأخرى، الذي يمكن أن يؤدي انخفاض معدل البطالة إلى تحقيق درجة عالية من السلام الاجتماعي

[1] - عبدالعزيز بن محمد الهزاع، **مرجع سابق**، ص3.
[2] - السياحية، مجلة سياحية متخصصة، العدد الرابع، ISSN:1112.8838 ، الجزائر، ماي 2009. ص5.
[3] - ياسين الكحلي، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، مرجع سابق.

ويزيد ثقة الجماهير في القيادة[1].

4- المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق

في حالة قيام الدولة بتوزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم، أي انه يؤدي مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه المناطق، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية...

ولا شك أن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية للأقاليم من الدول قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية فيها. كما لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العائلات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة وغير مباشرة أهمها:

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشروعات جديدة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها.
- ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات من الضرائب وغيرها...
- تشجيع وتنمية (التطوير أو التوزيع) للقطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي وغيرها.

إن نجاح قطاع السياحة من تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، يتوقف على مدى قدرة الأخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة للأول من حيث الكمية والجودة والتوقيت...

[1]-احمد ماهر، عبد السلام ابو قحف، **المنشآت السياحية والفندقية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 22.

المبحث الثاني: أهمية مقومات السياحة في الجزائر

شرعت الجزائر في عملية إحصاء لثرواتها السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية، كان ذلك مباشرة بعد صدور الميثاق السياحي سنة 1966، الذي بموجبه تم تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية، وتزامن ذلك مع التحظير لأول مخطط تنموي الذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 1967، حيث ظهرت السياحة ضمن بيانات الاستثمار في إطار مختلف المخططات التي شهدتها عملية التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: المقومات السياحية

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية، تتمثل هذه الشروط في المادة الخام (الموارد السياحية)، والامكانات المادية والبشرية المسخرة لاستغلال تلك الموارد السياحية، تتمثل الموارد أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية، أماكن الراحة، الترفيه، الجبال، الأنهار، الشواطئ والغابات، الصحاري بالإظافة إلى الموارد (الآثار) التاريخية المعمارية، الدينية والصناعات التقليدية، الفلكلور، الفنون الشعبية المختلفة، العادات والتقاليد. وتعتبر هذه الموارد أساس النشاط السياحي، فبدونها لا وجود للنشاط السياحي.

1- المقومات الطبيعية للجزائر

تعتبر المقومات الطبيعية من أهم العوامل لجذب السياح إلى أي إقليم سياحي، كما أن الترابط بين المقومات الطبيعية من موقع جغرافي ومناخ وشواطئ وغطاء نباتي تعطي الأقاليم السياحية أهمية مميزة أخرى في جذب السائح. وتمتاز الجزائر بترابط هذه العوامل وتكاملها في موقع استراتيجي جغرافي يربط بين الشمال والجنوب، ويمتاز بمناخ معتدل يساعد على استمرار الموسم السياحي على مدار السنة.

1- 1- المعطيات الجغرافية السياحية في الاقتصاد الجزائري

تقع الجزائر[1] شمال القارة الإفريقية، مربوطة بكثير من المدن الأوروبية بخطوط جوية مباشرة وتتمتع الجزائر بمساحة كبيرة تجعلها البلد الثاني في إفريقيا من حيث المساحة تمتد الجزائر على 2376000كلم وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200كلم ، تضاريس الجزائر تمثل:

- السلسلة الساحلية للتل؛
- الهضاب العليا؛
- السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي.

أنواع المناخ في الجزائر:

تعرف الجزائر بمناخ متنوع و تتمثل في المناخات التالية:

المناخ المتوسطي: سائد على الشريط الساحلي ومتوسط درجة الحرارة السنوية هو18 درجة مئوية.

مناخ الهضاب العليا: يسوده فصل بارد ورطب.

المناخ الصحراوي: يسود الجنوب الجزائري، وتصل فيه درجة الحرارة إلى 40 درجة.

المنتوجات السياحية الجزائرية: تنقسم المنتوجات السياحية الجزائرية إلى خمسة أصناف هي: المنتوج الصحراوي، المنتوج الجبلي، المنتوج البحري، المنتوج الحضاري، والمنتوج الصحي.

1- 2- المناطق السياحية في الجزائر

يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية[2]:

- **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمال:** تتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وأثار تعود إلى العصور القديمة.

[1] - هواري معراج، سليمان جردات، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري-** مجلة الباحث، العدد 2004/01، ص ص 24-25. متوفر على:
http://rcweb.luedld.net/rc3/02_LAG%20Haouari_A_%20Ok.pdf تاريخ الإطلاع: 2009/06/26.

[2] - خالد قواش، «مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 222.

- **منطقة السلسلة الأطلسية:** والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال " لالا خديجة" ب2308م، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، سلسلة جبال موزاية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحة عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية، كالتزحلق، التسلق، الصيد...

- **منطقة الهضاب العليا:** والتي تتميز بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية وبصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

- **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى التي يمكن، فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...

- **منطقة واحات شمال الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبرى وبها تتمركز الواحات بنخيلها، وبحيراتها، وبتوفر صناعات تقليدية.

- **منطقة الصحراء الكبرى**: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير(الهقار والتاسيلي) وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

1- 3- الحمامات المعدنية[1]:

تزخر الأرض الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لـ «سياحة حمامات معدنية»، تجذب السياح المحليين وخصوصا الأجانب.

ويتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر. لكن المتخصصين في مجال السياحة، يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع

[1] - بوعلام غمراسة، الحمامات المعدنية بالجزائر.. مقصد السياح من كل مكان، (على الخط)، متوفر على: http://www.aawsat.com/details.asp?section=41&article=404131&issueno=10291، تاريخ الإطلاع29/6/2009

السياحة والصناعات التقليدية على استغلال المخزن الحموي بشكل كامل، قياسا إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع. وباستثناء 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية. وبالنسبة للحمامات المعدنية، فهي حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، وحمام بوحجر بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب) وحمام بوحنيفية بمنطقة معسكر، مدينة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر الجزائري، وحمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كلم غرب) الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار. وفي الشرق، يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة) وحمام قرقور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة) وحماما الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة) وولاية خنشلة. ويمكن للسائح والأشخاص الذين يعانون أمرضا جلدية أو التهاب المفاصل. أما عن محطة العلاج بمياه البحر، فهي منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة) المعروفة بتاريخها. ويتردد على محطة سيدي فرج الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة. وتمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية، ما يفوق 60 في المائة من المنابع المحصاة، وتشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص «عرضا سياحيا حمويا تنافسيا». ويجري على مستوى الحكومة حديث عن «دراسة تحيينية للحصيلة الحموية»، بناء على طلبات استثمار رفعها مستثمرون أجانب لوزارة الاستثمار. ويتعلق الأمر بجمع كافة المعطيات عن المخزون الحموي. وبالنسبة للمنابع الحموية المستغلة تقليديا التي تفوق 50 منبعا، فهي مؤجرة من البلديات لخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الإمتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة.

2- المقومات التاريخية والأثرية

عرفت الجزائر الحضارة عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني تعود إلى نحو سبعة آلاف عام ق.م واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الامازيغيون سكان الجزائر آنذاك. خضعت

الجزائر في القرن السابع ق.م لحكم قرطاج ثم احتلها الرومان سنة **42** ق.م وفي عام **682**م بدأ عصرها العربي الإسلامي[1].

بالرجوع إلى قائمة التراث العالمي world héritage list المدرجة من طرف لجنة التراث العالمي في اليونسكو في مواقع التراث الدولية، التي يمكن أن تكون هذه المواقع طبيعي كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان كالبنايات والمدن.

الجدول رقم (1): المواقع التراثية في الجزائر

المواقع التراثية	نوع التراث	تاريخ إدراجه
قلعة بني حماد	ثقافي	1980
جميلة	ثقافي	1982
وادي ميزاب	ثقافي	1980
تسالي ناجير	مختلط	1982
تمقاد	ثقافي	1982
تيبازا	ثقافي	1982
قصبة الجزائر	ثقافي	1982
		1992

Surce : UNESCO,World Heritage List, URL: http://whc.unesco.org/en/list

بالرغم من كل هذه المقومات إلا أن ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السياحة العالمي لعام 2008 كان في المرتبة 102 بدرجة 3.5 بينما تونس حققت المرتبة 39 بدرجة 4.41[2].

[1] - السياحة الدينية والتاريخية، الجزائر، متوفر على: http://www.fadaaqtravel.com/vb/archive/index.php/t-320.html ، تاريخ الإطلاع: 2009/08/17.
أيضا: منهل الثقافة التربوية، قسم ثقافة الدول، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على الخط، متوفر على، http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=1267، تاريخ الإطلاع: 23/ 2009/08.

[2]- World Economic Forum, The travel and tourism Competitiveness Report 2008: Balancing Economic Development and Environmental Sustainability Ed By, J:Blanke and the chiesa . Geniva.2008.

المطلب الثاني: معوقات السياحة في الجزائر

عرفت الطاقات السياحية الجزائرية تطورا كميا معتبرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بحيث مرت طاقات الاستقبال من 2000 سرير عام 1962 إلى 64900 سرير سنة1997 وبإجمالي عدد الفنادق 1034 سنة 2005.

كما أعلن[1] وزير السياحة الجزائري عن مشروع إنشاء بنك للاستثمار السياحي بالتعاون مع وزارة المالية لإعادة إحياء قطاع السياحة في الجزائر. وأوضح الوزير أن هذا الأسبوع شهد توقيع عقود مع عدد من المؤسسات السياحية الدولية مثل "شيراتون" و"هيلتون" بهدف ضمان مراقبة نوعية الخدمات التي تقدمها الفنادق والمنتجعات السياحية. وقد أعلنت وزارة السياحة في وقت سابق عن توقيع 80 عقداً مع رجال أعمال جزائريين سيتم بموجبها إنجاز 80 فندقاً شرق وغرب ووسط البلاد فضلاً عن حوالي عشرة فنادق بالصحراء الجزائرية في انتظار التوقيع في المستقبل القريب على ما يقارب 60 عقداً آخر مع رجال أعمال جزائريين ثم مع آخرين أجانب.

تتضمن السياسة السياحية الجزائرية تحديد وتوزيع المهام في المجال السياحي على كل من القطاعين الخاص والحكومي والمرمى من هذه السياحة هي إنشاء صناعة سياحية حقيقية يرجى منها آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية، لذلك تم توزيع المهام في المجال السياحي كما يلي : يتحمل القطاع الخاص الاستثمار، تكوين منتوج سياحي تنافسي قانوني التنظيم والإدارة بينما تتحمل الدولة مهام وضع إطار واضح وملائم للاستثمار ونمو صناعة سياحية عن طريق تحديد خطة تتمثل في:

- بذل جهود ترقوية متميزة ومتزايدة باتجاه السياح والمستثمرين عن طريق جهاز الدولة للترفيه، وتحسين محيط القطاع السياحي؛
- غاية السائح بوضع أنماط وقوانين تلزم هياكل الاستقبال خدمته بنوعية؛
- التكوين والرسكلة لعمال وموظفي القطاع لرفع مستوى أدائهم؛
- الحفاظ على مناطق التوسع السياحي.

[1] -شبكة الصحافة غير المنحازة **voltairenet.org**، بنك للاستثمار السياحي في الجزائر، (على الخط)، متوفر على: http://www.voltairenet.org/article154791.html، تاريخ الإطلاع: 2009/08/23.

ولكن بالرغم من وفرة المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد عن ما وصل إليه جيراننا، حيث نجد أن تونس بالرغم من أنها لا تملك المقومات البيئية والأثرية التي تملكها الجزائر إلا أن إحصائيات سنة 2005 تبين أنها استقبلت 6378 ألف سائح بمعدل نمو سنوي 4.5 % بنسبة 63.6 من عدد سكانها. بينما استقبلت المغرب الشقيقة 5843 ألف سائح في نفس السنة بمعدل نمو سنوي 8.4 %، وبنسبة من عدد سكانها 18.8. أما الجزائر فقد استقبلت 1443 سائح بمعدل نمو سنوي 10.7 %، وبنسبة من عدد السكان 4.4 فقط[1].

يطرح التساؤل في ظل هذه المقومات والمؤشرات المنعكسة بالمقابل لهذه المميزات، **ما هي المعوقات التي أدت إلى عدم انعكاس النتائج على أساس ما تتوافر عليه الجزائر من مقومات سياحية؟**

هناك جملة من العوائق تقف أمام تطور السياحة بالجزائر متفاوتة الصعوبة فيما يخص تجاوزها في أجال متفاوتة الأهمية. تتضمن:

أ- الأمن: لاشك إن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي.

ب- الترقية: وتتمثل في:

- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة الديوان الوطني للسياحة، الخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق...؛
- عامل الميزانية التي لها آثار على النوعية وكمية النشاطات والوسائل الترقوية؛
- عامل التأطير في الديوان الوطني للسياحة الذي يجب تعزيزه كميا ونوعيا.

ج- هياكل الاستقبال؛

[1] - جامعة الدول العربية، النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس، 2007.

د- الاستثمارات: نقص الاستثمار والهياكل القاعدية للسياحة؛

ه- تدهور تغطية الخدمات في الفنادق الجزائري؛

ى- المحيط الاجتماعي والثقافي(السلوك والوعي الثقافي) وما له من آثار على استقبال السياح وأهمية السياحة عبر مختلف المستويات.

لقد كان لهذه العوائق أثرا كبيرا في تأخر قطاع السياحة ومقارنة مع تونس فإن هناك تباين واضح من حيث الضعف الكمي للنشاط الترقوي الوطني مقارنة مع النشاط الترقوي التونسي وذلك يظهر ضيق مزيج وسائل الاتصال التي تعتمد عليها الجزائر عندما تقارنه مع مزيج الاتصال التي تعتمد عليه تونس.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لتنمية قطاع السياحة فى الجزائر:

تنبع أهمية تنمية قطاع السياحة فى الجزائر فى الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية ويسهم فى توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة. وبشكل أكثر تفصيلا تعود أهمية تنمية السياحة فى الجزائر إلى عدد من الأسباب والمبررات التي من أهمها:

- أن خطط التنمية في الجزائر منذ صدور الميثاق السياحي سنة 1966 الذي بموجبه تم تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية، الذي تزامن مع التحضير لأول مخطط الذي شرع في تنفيذه بداية من سنة 1967، حيث ظهرت السياحة ضمن بيانات الاستثمار في إطار مختلف المخططات التي شهدتها عملية التنمية في الجزائر[1]. كما قد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروعي القانونيين المتعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة

[1] - خالد كواش، «مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر»، مرجع سابق، ص 214.

الثروة وكذا تسييره عقلانيا، وتمحورت هذه التعديلات حول:

أ- ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية، وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة.

ب- إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية قصد رفع قدراتها الإيوائية.

ج- توفير العرض السياحي وتطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي السواح خاصة الأجانب.

وقد أكد وزير السياحة على الأهمية القصوى التي تكتيسها عملية ضبط استراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة وكذا ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار السياحي، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديلا على نص المشروع. تركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف مناطق الوطن مقترحين إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لا سيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار.

وهذا المشروع من شأنه تحديد المواقع السياحية وحمايتها من الخطر العمراني والمناطق الصناعية والقضاء على الفوضى والحفاظ على الملكية الخاصة مع منح الأولوية في الاستثمار إلى صاحب الملكية.

إضافة إلى تخفيف الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل، حيث تؤدي التقلبات الدورية في أسعار النفط إلى آثار سلبية على عملية التنمية كما رأينا في ظل الأزمة المالية الراهنة. وعلى الرغم من جهود الجزائر في تنمية القطاعات الأخرى غير النفطية إلا أن المؤشرات تدل على أن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي لا تزال منخفضة ودون المأمول، حيث تزايدت نسبة مساهمة القطاع النفطي

حوالي 98% . ويعكس ذلك ضرورة العمل على تعزيز دور القطاعات الأخرى ويمثل قطاع السياحة مصدرًا حيويًا متجددًا يمكنه الإسهام بصورة فاعلة في زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي وتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري.

- يمثل قطاع السياحة أحد أهم مصادر التوظيف على المستوى العالمي ومن المتوقع أن يكون كذلك على المستوى المحلي في الأجلين المتوسط والطويل سواء فيما يتعلق بالعمالة المباشرة في القطاع السياحي أو العمالة غير المباشرة في القطاعات الأخرى ذات العلاقة. وبالرغم من تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا القطاع في الجزائر إلا أن الدلائل العلمية المتمثلة في الملتقيات والندوات التي انعقدت بالجزائر لأكبر دليل على الأهمية التي ولتها الجزائر في الآونة الأخيرة لقطاع السياحة. هذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة كالإعفاءات الضريبية أو التخفيض منها وخاصة الصناعات التقليدية وكذلك المساعدات الجمركية والتسهيلات التي يتلقاها أصحاب السياحة العمومية والخواص والأجانب وكذلك مساهمة الدولة في تكاليف إنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية كتمهيد الطرق في الأماكن السياحية الوعرة المسالك وكذلك إنشاء الشبكات الخاصة بالكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها.
- توفر المقومات الأثرية والطبيعية والبيئية والإمكانات السياحية الأخرى في الجزائر يجعل الاهتمام بهذا القطاع أمرًا ضروريًا. إضافة إلى كون الجزائر تقع في موقع جغرافي استراتيجي توالت عليها الحضارات القديمة إلى الحضارة الإسلامية التي جاء تفصيلها في كتب التاريخ والتراث.
- توفر متطلبات نجاح السياحة في الجمهورية والمتمثلة في التجهيزات الرئيسية والبنية التحتية والعلوية المناسبة يجعل من الرشد الاقتصادي استثمارها سياحيًا. كما تهدف جهود الجزائر التنموية إلى تطوير وصيانة التجهيزات الأساسية، ومما لا شك فيه أن تطوير القطاع السياحي في الجزائر سيحدث

في الوقت نفسه نموًا وتطورا وتمويلا متزامنًا في التجهيزات الأساسية الأخرى مما يؤدي إلى زيادة الآثار الخارجية الإيجابية لتنمية قطاع السياحة.

- تركز خطط التنمية على إعطاء القطاع الخاص دورًا رائدًا في عملية التنمية من خلال برامج التخصيص والدعم المستمر. ويعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي يبرز فيها دور القطاع الخاص على المستوى العالمي والإقليمي، وبالتالي على المستوى الوطني الذي يتزايد فيه دور القطاع الخاص بشكل مستمر.
- تمثل تنمية القطاع السياحي في الجزائر دعمًا لسكان المناطق الريفية والصحراوية ورفعًا من مستوى معيشتهم مما يدفعهم إلى البقاء في أماكنهم وتعميرها بدلا من الهجرة إلى المدن الكبرى المكتظة بالسكان وما يسببه ذلك من اختلال في التوازن الإقليمي وتكاليف اقتصادية واجتماعية كبيره.
- تمثل السياحة وسيلة مهمة لتعريف الآخرين بتراث الجزائر الحضاري وعادات وقيم أهلها المستمدة من الشريعة الإسلامية والتراث الأمازيغي.
- يعتبر السفر لأغراض علاجية من جوانب السياحة الرئيسية التي نصت منظمة السياحة العالمية على أهميتها. وقد حبا الله الجمهورية الجزائرية بوجود مخزون حموي يقدر ب202 منبع تم تأكيد صلاحيته وقابليته للاستغلال، بالإضافة إلى عامل جد مهم وهو كون أغلبية هذه المنابع متواجدة في بيئة تتزاوج بالمناظر الطبيعية الخلابة الفريدة من نوعها.
- يساعد تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة وهو ما يساعد على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة ويساعد على استمرارية النشاط السياحي خلال فصول السنة.
- مشروع المدرسة العليا للسياحة بتيبازة الذي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 225- 94 مؤرخ في 17 أوت 1994، المتواجدة حاليا بفندق الأوراسي وتضم

230 مقعد بيداغوجي. حيث أوكلت مهمة الدراسات التقنية للمركز الوطني **CNIC**، حيث بدأت الأشغال به مع نهاية العام 2008، وينتظر أن يسلم بعد فترة 24 شهرا أي في نهاية 2010، ويقع المشروع على مساحة 11085 هكتار والذي يفوق استعابه 1200 مقعد بيداغوجي[1].

- تبني الحكومة خطة لتطوير قطاع السياحة والتي سيتم الانتهاء منها بنهاية العام 2013. ومن المستهدف أن يصل عدد السياح إلى 03 مليون سائح بنهاية الخطة، وتتضمن الخطة تحسين الفنادق السياحية ومظهر الغرف مقترنة بتحسين جودة الخدمات المقدمة. ويقدر تكلفة هذه الخطة أن تصل إلة 232مليار دج وتهدف إلى توسيع طاقة الفنادق لتبلغ187 ألف سرير، مرتفعة من 92 ألف سرير في بداية العام 2007، كما شجعت الحكومة الجزائرية الاستثمار في قطاع السياحة بالإعلان عن تشريعات جديدة تتضمن إعفاءات من الضرائب للمشروعات السياحية تصل لمدة 10 سنوات[2].

[1] - إسماعيل ق، «قطاع التكوين سيتعزز بمدرسة عليا للسياحة»، السياحية، مجلة سياحية متخصصة، العدد الرابع، ISSN:1112.8838، الجزائر، ماي 2009. ص42.

[2] - حموش بلقاسمي، المدير العام للديوان الوطني الجزائري للسياحة، السياحية، نفس المرجع ، ماي 2009. ص22.

الخاتمة:

إن تطوير وتحديث القطاع السياحي، وما يمكن أن يحققه من نتائج ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يساهم مساهمة بناءة في حل الكثير من المشكلات، وأن الأمن والسلام الاجتماعي في الدولة يمكن أن يؤدي إلى تنمية الحركة السياحية وزيادة تدفق الموارد المالية للدولة مما يزيد قدرتها على الإنفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى تنمية وخلق علاقات تجارية وسياسية بين الدولة ودول العالم الأخرى.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن تحولات الأرباح ودخول العاملين الأجانب إلى الجزائر المرتبطة بمثل هذه المشروعات في نفس الوقت، من الممكن تطبيق بعض السياسات التي تحد من هذه الآثار والذي يتوقف على عدد من العوامل الأخرى منها على سبيل المثال حصة الشركات الأجنبية في رأس مال المشروع السياحي، حجم الأموال المقترضة من داخل الدولة، الضرائب السنوية التي تدفعها الشركات الأجنبية مقارنة بنظيرتها من المشروعات الوطنية وخاصة القطاع العام ...

لابد من القول أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية عظيمة، إلا أن عدم الاهتمام بها خلال المسار التنموي حال دون الاستفادة منها والتعرف على مكوناتها محليا ودوليا، ورغم ذلك فالسياحة غاية من الممكن إدراكها بسهولة، فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، والمسألة تكمن في إعطاء السياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر. فالطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود واستمرت على أن تسند المهمة إلى ذوي الكفاءات والإرادة الجادة لتجسيدها انطلاقا من الإمكانيات المادية والبشرية والقيم الحضارية التي تزخر بها.